

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 60.42 دولار

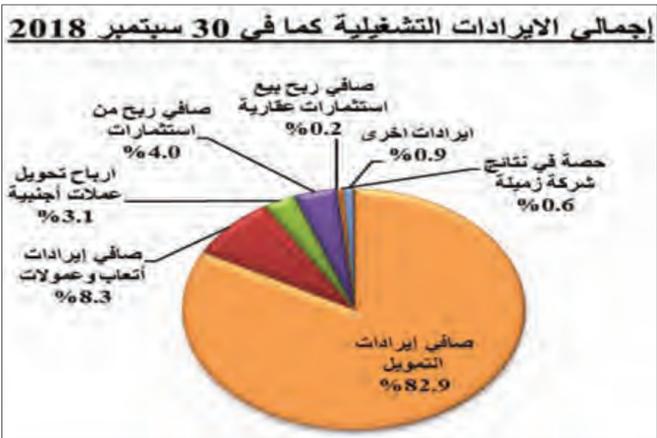
عن مستوى الإغلاق السابق. وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 في المئة إلى 53.29 دولار للبرميل بعد أن صارت على بعد خمس سنتات من أدنى مستوى منذ أكتوبر 2017 الذي سجله في وقت سابق من الأسبوع.

وفي الأسواق العالمية هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في 2018 أمس خلال جلسة متقلبة بفعل بوادر على تخمة في المعروض وسط آفاق اقتصادية قاتمة. وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت لتبلغ 61.88 دولار للبرميل بانخفاض 72 سنتاً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 41ر1 دولار في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 60.42 دولار أمريكي مقابل 83ر61 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

التقرير ذكر أن السياسات التقليدية لا تعطي ثمارها المستهدفة

«الشال»: العالم يمر بحقبة من تأثير متغيرات ترفع مستوى المخاطر



القطاع	عدد الشركات المعلنه	الأرباح المشتركة - ألف دك		التغير		نسبة من الإجمالي
		الأشهر التسع الأولى 2018	الأشهر التسع الأولى 2017	دك	%	
1 قطاع النفط والغاز	5	4,668	11,370	6,702	143.6%	0.3%
2 قطاع المواد الأساسية	2	6,163	11,615	5,451	46.9%	0.8%
3 قطاع الصناعة	28	173,459	155,292	18,166	11.7%	10.6%
4 قطاع مبيعات استهلاكية	3	5,081	11,418	6,337	55.5%	0.8%
5 قطاع الرعاية الصحية	0	0	0	0	0%	0%
6 قطاع خدمات استهلاكية	14	21,826	31,628	9,802	31.0%	2.2%
7 قطاع الاتصالات	5	190,122	184,559	5,563	3.0%	12.6%
8 قطاع البنوك	12	865,894	728,683	137,211	18.8%	49.9%
9 قطاع التأمين	8	32,514	26,583	5,931	22.3%	1.8%
10 قطاع العقار	37	87,846	117,258	29,412	25.1%	8.0%
11 قطاع الخدمات المالية	45	191,224	187,358	3,866	2.1%	12.8%
12 قطاع تكنولوجيا	1	870	1,366	496	36.3%	0.1%
إجمالي السوق	160	1,586,369	1,460,427	125,942	8.6%	100%

- ◆ معدلات النمو المتوقعة للنتائج المحلي الإجمالي للكويت 4.1 بالمئة لعام 2019
- ◆ معظم الضغط على سيولة البورصة يأتي من حركة المتغيرات العامة السلبية
- ◆ قصور ظاهر لسلطات القرار في سياستها وتعاملها مع محافظها وصناديقها
- ◆ جهود الإصلاح الاقتصادي والاستدامة حتى هذه اللحظة تحقق نتائج عكسية
- ◆ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي نتيجة تفوق معدلات النمو السكاني
- ◆ الأزمت المتلاحقة تؤكد أن ما يحدث في الإدارة العامة عكس المطلوب تماماً

لدى البنوك الأخرى بنحو 58.4 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 281.1 مليون دينار كويتي (7.2% من إجمالي الموجودات) أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 26.2%. مقارنة مع نحو 222.6 مليون دينار كويتي (6.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام السابق، بينما انخفض بنحو 4.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 1.6%. حيث بلغ حينها نحو 285.6 مليون دينار كويتي (7.4% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام الفائت. وسجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بلغ قدره 186 مليون دينار كويتي ونسبته 7%، ليصل إلى نحو 2.859 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية ديسمبر 2017، وارتفع بنحو 95.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.5%. عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ آنذاك ما قيمته 2.763 مليار دينار كويتي (71.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الدائع نحو 85.3% مقارنة بنحو 82.6%. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 237.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.4% لتصل إلى نحو 3.436 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.198 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، وارتفعت بنحو 27.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 0.8% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، بالفترة نفسها من العام الفائت حين بلغت آنذاك نحو 3.408 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.6% مقارنة بنحو 88%.

الأهلي المتحد

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 43 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.5%، مقارنة بنحو 40 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 7.83 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 13.7%. وصولاً إلى نحو 65.04 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 7.78 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 9.2%. وصولاً إلى نحو 84.53 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 4.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 76.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 71.9 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً بند صافي ربح من استثمارات وبند أرباح تحويل عائدات أجنبية ما مجمله 2.22 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 717 ألف دينار كويتي. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 4.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 30.6%. عندما بلغت نحو 20 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.3 مليون دينار كويتي. وعليه، انخفض هامش صافي الربح حين بلغ بنحو 46.6% من جملة إيرادات التشغيل. بعد أن بلغ نحو 47.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.923 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغت نسبته 7% أو ما قيمته 257.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وارتفع بنحو 1.3% أو نحو 50.8 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2017 عندما بلغ نحو 3.873 مليار دينار كويتي. وارتفع بند ودائع

وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها، والشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول، وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.586 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 8.6% مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 البالغة نحو 1.460 مليار دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 538.4 مليون دينار كويتي مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة، انخفضت بنحو 4.1%، عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول البالغة نحو 562.1 مليون دينار كويتي. وفي التفاصيل، زادت 6 قطاعات (من إجمالي 12 قطاع عاملاً) من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الفترة ذاتها من العام السابق، بينما انخفضت أرباح 5 قطاعات أخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ولم تعلن أي شركة من ضمن قطاع الرعاية الصحية عن أرباحها. وأفضلها أداء تحول لمواطنيها، وارتفع أرباحه البالغة نحو 728.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 865.9 مليون دينار كويتي، ثانياً قطاع الصناعة الذي زاد أرباحه البالغة نحو 173.5 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع النفط والغاز بزيادة أرباحه من نحو 4.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 11.4 مليون دينار كويتي، بينما تراجعت أرباح قطاع

الأمور والمطلبة لدعم التسامح مع الغش، مروراً باكتشاف ضخامة حجم الشهادات العلمية المضروبة، ثم فضائح إهم رفرفين أمينين، أو ضيافة الداخلية وسرقة ملفات القضاء، إلى فضائح الحيازات الزراعية وأراضي التشوين في البلدية، وأخيراً وليس آخراً، فضيحة الأمطار، وسببها مزيج من سوء إدارة وإستباقية، وغش لا لبس فيه طرفه مقاولين ومستولين حكوميين، وهم من يفترض أن يدفع التعويضات للمواطنين، وليس الخزينة العامة للدولة.

وأصل الآفة في كل ما تقدم، وعلى كل الجبهات حتى الأمنية والفنية ضمنها، هو تحول كبير في معيار تقلد المناصب في الإدارة العامة، من معيار العلم والكفاءة والخبرة والذمالة، إلى المحاصصة وتعيينات البراشوت. لذلك، تخلف الكويت على كل المستويات، من مؤشر مركات الفساد إلى بيئة الأعمال إلى النزاهة والشفافية والتعليم والخدمات الصحية والرياضة والثقافة... الخ. ما أدى إلى تحول معظم سياساتها وإجراءاتها، من فعل مسبق، إلى مجرد رد فعل، ولا مصلح الإدارة، لا أمل في أي إصلاح.

الشركات المدرجة

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية نحو 160 شركة، أو نحو 91.4% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة،

البيان	2018/09/30	2017/09/30	التغير
مجموع الموجودات	3,923,497	3,872,745	50,752 (1.3%)
مجموع المطلوبات	3,435,677	3,407,860	27,817 (0.8%)
حقوق الملكية لخاص بمساهمي البنك	427,180	404,245	22,935 (5.7%)
مجموع الإيرادات التشغيلية	92,308	84,526	7,782 (9.2%)
مجموع المصروفات التشغيلية	27,265	27,317	-52 (-0.2%)
المخصصات	20,021	15,326	4,695 (30.6%)
الضرائب	1,991	1,839	152 (8.3%)
عملي الربح	83,031	40,044	2,987 (7.5%)
مؤشرات			
**العائد على عمل الموجودات	1.5%	1.4%	
**العائد على عمل حقوق الملكية لمساهمي البنك	13.8%	13.5%	
**العائد على محل رأس المال	29.9%	29.6%	
ربحية السهم الواحد (فلس)	23.4	21.7	1.7 (7.8%)
الفرص السهم (فلس)	290	415	125 (-30.1%)
**مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	9.3	14.3	
**مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.17	1.67	

لستنا بصدد نقاش كل مكونات التقرير، فالجزء الخاص بتوقعات النمو الاقتصادي لازالت مماثلة لتقرير أكتوبر الفائت الذي سبق لنا إستعراضه، وإنما سنحاول التنبيه إلى بعض المؤشرات التي تثير القلق. فمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للكويت كما يذكرها التقرير، وتشير البيانات المالية أيضاً إلى وجود 30 شركة مدرجة، أو نحو 17.1% من مجمل الشركات المدرجة، يقل سعر سهمها في السوق بنسبة تراوح ما بين 30.3% و 49.9% عن قيمة السهم الدفترية. يضاف إليها 15 شركة مدرجة أخرى تتداول أسهمها بسعر سوق يقل ما بين 4% و 29.4% عن القيمة الدفترية لأسهمها.

لستنا بصدد نقاش كل مكونات التقرير، فالجزء الخاص بتوقعات النمو الاقتصادي لازالت مماثلة لتقرير أكتوبر الفائت الذي سبق لنا إستعراضه، وإنما سنحاول التنبيه إلى بعض المؤشرات التي تثير القلق. فمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للكويت كما يذكرها التقرير، وتشير البيانات المالية أيضاً إلى وجود 30 شركة مدرجة، أو نحو 17.1% من مجمل الشركات المدرجة، يقل سعر سهمها في السوق بنسبة تراوح ما بين 30.3% و 49.9% عن قيمة السهم الدفترية. يضاف إليها 15 شركة مدرجة أخرى تتداول أسهمها بسعر سوق يقل ما بين 4% و 29.4% عن القيمة الدفترية لأسهمها.

ذلك يعني بإيجاز، أن 131 شركة مدرجة، أو نحو 74.9% من مجمل الشركات المدرجة تتباع وتنتشر بخصم على قيمة أسهمها الدفترية، وأن 116 شركة ضمنها، تتباع بخصم على قيمتها الدفترية بفوق الـ 30% ويصل لبعضها إلى نحو 89%. ذلك قد يحدث في الزمن القصير، وبعد أزمة ظاهرة، ولكنه مستمر في الكويت منذ أمد طويل، ولا تبرره كما ذكرنا الأوضاع المالية لمعظم الشركات، ولا يبرره الأداء المالي الجيد لمعظمها أيضاً كما هو ظاهر من فقرة أخرى في تقريرنا الحالي حول أرباح الشركات المدرجة حتى نهاية سبتمبر الفائت.

لذلك نعتقد، بأن معظم الضغط على سيولة البورصة ومن ثم على أسعارها يأتي من حركة المتغيرات العامة السلبية، وذلك في حدود المفهوم لأنها متغيرات يصعب التأثير فيها، ولكننا نعتقد أيضاً بغياب لأي تحرك داخلي لخفض غير الضروري من آثارها السلبية، وخطورة استمرار تلك الحسومات الكبرى هي في احتمال انتقال آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي، مثل عجز مدينون وانخفاض قيم رهنوات المصارف مع صعوبة تسهيلها، وحتى احتمال عزوف شركات مالية في المستقبل عن تقديم للإدراج في البورصة، وقد يخفف من تلك الضغوط إستكمال مكونات العمل في البورصة مثل إجراءات

صندوق النقد الدولي

لستنا بصدد نقاش كل مكونات التقرير، فالجزء الخاص بتوقعات النمو الاقتصادي لازالت مماثلة لتقرير أكتوبر الفائت الذي سبق لنا إستعراضه، وإنما سنحاول التنبيه إلى بعض المؤشرات التي تثير القلق. فمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للكويت كما يذكرها التقرير، وتشير البيانات المالية أيضاً إلى وجود 30 شركة مدرجة، أو نحو 17.1% من مجمل الشركات المدرجة، يقل سعر سهمها في السوق بنسبة تراوح ما بين 30.3% و 49.9% عن قيمة السهم الدفترية. يضاف إليها 15 شركة مدرجة أخرى تتداول أسهمها بسعر سوق يقل ما بين 4% و 29.4% عن القيمة الدفترية لأسهمها.

لستنا بصدد نقاش كل مكونات التقرير، فالجزء الخاص بتوقعات النمو الاقتصادي لازالت مماثلة لتقرير أكتوبر الفائت الذي سبق لنا إستعراضه، وإنما سنحاول التنبيه إلى بعض المؤشرات التي تثير القلق. فمعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للكويت كما يذكرها التقرير، وتشير البيانات المالية أيضاً إلى وجود 30 شركة مدرجة، أو نحو 17.1% من مجمل الشركات المدرجة، يقل سعر سهمها في السوق بنسبة تراوح ما بين 30.3% و 49.9% عن قيمة السهم الدفترية. يضاف إليها 15 شركة مدرجة أخرى تتداول أسهمها بسعر سوق يقل ما بين 4% و 29.4% عن القيمة الدفترية لأسهمها.

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلماً (أربعة أيام تداول بسبب عطلة المولد النبوي الشريف)، حيث انخفضت مؤشرات كل من مؤشر عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة ومؤشر كمية الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 424.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.7 نقطة ونسبته 0.6% عن إقبال الأسبوع الماضي. بينما ارتفع بنحو 37.7 نقطة أي ما يعادل 9.7% عن إقبال نهاية عام 2017.

الأداء الأسبوعي